**المحاضرة الأولى:**

**أولا: التعريف بالمقياس**

إن طبيعة العصر الذي نعيشه يحتم التكتل والتجمع وإشراك عدة أشخاص في نشاط اقتصادي واحد من أجل المزيد من الأرباح ومواجهة المنافسة، حيث نجد في السابق كان الأفراد يزاولون التجارة بأنواعها وصورها البسيطة والتي تقوم على تبادل السلع فيما بينهم، ولكن مع تطور الحياة أصبح الفرد غير قادر على النهوض بمهمات التجارة الواسعة ومتطلباتها، لذا فرضت الحاجة إلى تظافر جهود وأموال وفيره ليتسنى لأصحابها القيام بمشروعات كبيرة، ونتيجة لذلك تشكلت كيانات لممارسة التجارة سميت بالشركات .

هذه الأخيرة التي هي عبارة عن عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك. وبالتالي فالشركات التجارية تحديدا هي عبارة عن ميكانيزم قانوني واقتصادي قادر على استقطاب الأشخاص ودفعهم إلى استثمار أموالهم ومداخراتهم من أجل تحقيق الربح.

هذا وتنقسم هذه الشركات إلى شركات أشخاص وهذه لا تؤسس إلا عن طريق شركاء تربطهم ببعض رابطة قوية ومعرفة أساسها الثقة المتبادلة بينهم الأمر الذي يجعلهم يتحملون مسؤولية كاملة وتضامنية اتجاه الشركة، لذا ففي حالة انسحاب أحد الشركاء أو وفاته أو فقدان أهليته أو شهر إفلاسه أو التنازل عن حصته لأجنبي عن الشركة فيؤدي إلى انحلالها.

أما القسم الثاني فيتمثل في شركات الأموال وهو محل الدراسة، أين لا يعطى الاهتمام للاعتبار الشخصي بقدر ما يعطى للحصة المالية التي يقدمها الشريك في رأسمال الشركة وعليه نجد أن هذا القسم من الشركات يركز على الجانب المالي حيث أن تأسيسه يتطلب رؤوس أموال ضخمة لكي يتسنى له ممارسة النشاط التجاري.

**ثانيا: أهمية المقياس**

لشركات الأموال أهمية عديد في مختلف المجالات والتي نوضحها في النقاط التالية:

-أصبح لشركات الأموال الأهمية التاريخية في إنماء وتطوير البضائع والسلع ورؤوس الأموال في مجال قانوني واقتصادي واحد بما يتوافق وتحقيق التنمية التجارية والصناعية وحتى الاجتماعية للدول.

-ضخ رؤوس أموال ضخمة في هذه الشركات مع سهولة تدولها وانتقالها عن طريق سندات مع مراعاة تحديد مسؤولية المساهمين بما يحقق ويثبت استقرار واستمرار وانتقال هذه الحقوق فيها.

-شركات الأموال أصبحت في الوقت الراهن المؤثرة والمتدخلة في اقتصاديات العديد من الدول، والدليل على ذلك لجوء البعض منها إلى تنظيم قوانين الشركات بنصوص آمرة لا يجوز مخالفتها تحكم أعمالها وتوفر الحماية للمساهمين فيها وللمتعاملين معها من الغير وذلك لتفادي ما قد تسببه هذه الشركات من أضرار بأفراد المجتمع والدولة على حد سواء إذا ما انحرفت عن الأهداف التي أنشئت من أجلها.

**ثالثا: محاور المقياس**

يقسم مقياس شركات الأموال إلى محورين:

المحور الأول شركة المساهمة ونتناول فيه المواضيع التالية

1-تعريف شركة المساهمة وخصائصها.

2-تأسيس شركة المساهمة.

3-إدارة شركة المساهمة.

4-انقضاء شركة المساهمة.

المحور الثاني شركة التوصية بالأسهم، كذلك نتناول فيها ما يلي:

1-تعريف التوصية بالأسهم.

2-تأسيس التوصية بالأسهم.

3-إدارة التوصية بالأسهم.

4-انقضاء التوصية بالأسهم.